لاسيما الفترات المقبلة والتي ستشهد تحركات معاكسة من قبل التجار

المونس: على الحكومة معالجة قضية غلاء الأسعار وإحكام الرقابة على الأسواق

خالد المونس

طالب النائب خالد المونس الحكومة بمعالجة قضية غلاء الأسعار وإحكام الرقابة على الأسواق، لاسيما الفترات المقبلة والتي ستشهد تحركات معاكسة من قبل التجار لاستغلال أي زيادات مالية للمواطنين.

وأضاف المونس: على الحكومة الوضع في الاعتبار عندما تعالج قضية غلاء الأسعار في أي مشروع حكومي التجاوب مع مقترحه القاضي بالتعديل على المرسوم بقانون رقم 10 لسنة 1979 في شأن الإشراف على الاتجار في السلع والخدمات الحرفية وتحديد أسعارها.

ووصف المونس مقترحه قائلا إنه يستهدف تشكيل لجنة من قبل وزير التجارة لتحديد أسعار جميع السلع المستوردة في جميع المحلات والشركات والمؤسسات التجارية على أن يكون هذا التحديد للسعر وفقا لفاتورة منشأ السلعة مع زيادة هامش ربح محدد ومقبول من ثمن السلعة الرئيسي التي يقدمها البائع للمستهلك، ويجوز للمحلات والشركات البيع بأقل من هذا السعر كنوع من أنواع التنافسية.

وزاد: وعلى الوزير أن ينشئ موقعا إلكترونيا يتم تخصيصه لعرض جميع السلع المبيعة لكي يتعرف المواطن والمستهلك عن الثمن الحقيقي للسلعة ويقارنها بسعرها المعروض في المحلات على أن يتم تحديث الموقع بصفة مستمرة.

وأضاف المونس في وصفه للمقترح قائلا: هناك مواد تتعلق بفرض العقوبات على التجار في حالة مخالفة القانون والبيع بسعر أعلى من الأسعار التي حددتها وزارة التجارة وهي الحبس مدة لا تقل عن ثلاث شهور ولا تزيد على 3 سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على 10 آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين مع جواز غلق المحل وإلغاء الترخيص.

واختتم المونس قائلا غلاء الأسعار ليست مسؤولية وزارة واحدة فقط وعلى مجلس الوزراء التحرك بشكل سريع ومنظم وبخطة واضحة للقضاء على هذه الظاهرة بأدوات لا تقبل التأويل فيكفي ما عانى منه المواطن من موجات غلاء موسمية ومصطنعة دون أن تحرك الحكومة ساكنا.

العصفور يسأل وزير الصحة حول بعض المشاريع الإنشائية المتأخرة

سعود العصفور

وجه النائب سعود العصفور سؤالاً إلى وزير الصحة، جاء نصه كالتالي:

نظراً لأهمية قيام الوزارات والجهات الحكومية بمتابعة وتنفيذ مشاريعها الانشائية في الأوقاتِ المنصوص عليها تعاقدياً، وحماية للمال العام من الضرر، ولورود الكثير من الملاحظات في تقرير ديوان المحاسبة للسنة المالية 2022/2023 حول بعض المشاريع الانشائية المتأخرة والمتعطلة في إنجازها والتي تشرف عليها وزارة الصحة.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – مشروع توسعة مستشفى الفروانية

أ- ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة حتى تاريخه فيما يخص الأعمال المتعلقة بأنظمة الجهد المنخفض (Low Voltage System) وأسباب التأخر في طرح هذه الأعمال، ومدى تأثير هذا التأخر على تشغيل المشروع بشكل كامل.

ب- أسباب إصدار الوزارة شهادة الاستلام الابتدائي في 31/5/2022 رغم عدم جاهزية المشروع للعمل وعدم اختبار وتشغيل الأجهزة الطبية وأنظمة المستشفى وتعريض حقوق الوزارة بشأن صيانة تلك الأجهزة والمعدات للمخاطر.

ت- التكلفة الإجمالية للمعدات الطبية بالمشروع حسب وثائق العقد.

ث- المراسلات الخاصة بسريان الكفالة بين الوزارة والمقاول المتعهد.

ج- صورة ضوئية من خطة العمل التي أعدتها الوزارة لتشغيل توسعة مستشفى الفروانية.

ح- القيمة التعاقدية للمشروع والتكلفة الإجمالية النهائيةِ حتى تاريخه متضمناً جميع الأوامر التغييرية.

2 – مشروع مركز الكويت للسرطان:

أ- نسبة إنجاز المشروع وموعد التسليم الابتدائي حسب العقد.

ب- القيمة التعاقدية للمشروع والتكلفة الإجمالية النهائيةِ حتى تاريخه متضمناً جميع الأوامر التغييرية.

ت- أسباب تأخر تنفيذ أعمال المشروع.

ث- الغرامات التعاقدية المستحقة على الشركة المنفذة التي صدرت والتي تم تحصيلها حتى تاريخه.

ج- التمديدات الزمنية الممنوحة للشركة ونسبة الإنجاز لكل تمديد حصلت عليه الشركة المنفذة.

ح- الإجراءات القانونية المتخذة حيال اعتماد وتشغيل جهاز فني إضافي للاستشاري بنسبة زيادة 50% في الجهد البشري رغم بطء أعمال المشروع وتدني نسبه تنفيذه.

خ- الإجراءات القانونية التي اتخذت حيال قصور تصاميم المشروع وعدم تضمينها أعمالا أساسية بلغت تكلفتها التقديرية أكثر من 126 مليون دينار وتحميل المال العام أعباء تصميمية تجاوزت 4.5 مليون دينار.

3 – مستشفى الجهراء الجديد:

أ- أسباب تأخر تنفيذ اتفاقية إدارة وتشغيل مستشفى الجهراء الجديد.

ب- عدد فرق العمل المشكلة من الوزارة لوضع الضوابط والشروط والمواصفات اللازمة وأسماء أعضاء هذه الفرق ومسمياتهم الوظيفية وعدد اجتماعاتهم ومحاضر الاجتماعات منذ 2022 حتى تاريخه.

ت- نسخة من مشروع الاتفاقية المقدم إلى إدارة الفتوى والتشريع في تاريخ 26-12-2022

ث- القيمة التعاقدية للمشروع والتكلفة الإجمالية لمشروع مستشفى الجهراء الجديدة متضمناً جميع الأوامر التغييرية.

ج- خطة الوزارة لتشغيل مستشفى الجهراء الجديد والأقسام التي شُغلت في المستشفى حتى تاريخه.

4 – مستشفى الأميري الجديد:

أ- صورة ضوئية من عقد توسعة مستشفى الأميري الجديد.

ب- هل شمل عقد التوسعة بنودًا تتضمن استحداث غرف عمليات متنوعة في المستشفى القديم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بتفاصيل هذه البنود ونسبة إنجازها حتى تاريخه.

ت- هل أوقفت الوزارة المرحلة الثانية من العقد؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فما الأسباب؟ وكم القيمة التعاقدية المترتبة على هذا الإلغاء بالنسبة لعقود المقاول والاستشاري؟

ث- نسبة الإنجاز في المشروع وأسباب التأخير – إن وجد – وقيمة الغرامات المطبقة على مقاول المشروع حتى تاريخه.

ج- القيمة التعاقدية للمشروع والتكلفة الإجمالية للمشروع متضمناً جميع الأوامر التغييرية.

ح- أسباب عدم تضمين العقد إنشاء مطبخ مركزي مخصص لمبنى التوسعة.

خ- المراسلات الصادرة من قسم الإطعام والتغذية بالمستشفى الأميري بخصوص وضع المطبخ ومدى مطابقته لمواصفات (HACCP) وردود الوزارة على هذه المراسلات خلال عامي 2022 و 2023.

د- مقدار الطاقة الاستيعابية لمطبخ المستشفى الحالي ومتوسط عدد الوجبات اليومية المطلوب تحضيرها.

5 – عقد توسعة مستشفى العدان:

أ- القيمة التعاقدية للمشروع والتكلفة الإجمالية للمشروع متضمناً جميع الأوامر التغييرية.

ب- نسبة الإنجاز في المشروع حتى تاريخه، وأسباب التأخير إن وجدت.

ت- عدد التمديدات الزمنية الممنوحة للمقاول وأسبابها ونسبة الإنجاز فيها.

ث- الغرامات الموقعة على مقاول العقد حتى تاريخه، ونسبة تحصيلها، وأسباب تأجيلها – إن وجدت.

ج- المراسلات بين الوزارة ومقاول العقد بخصوص اعتماد الأجهزة.

6 – مستشفى الأمراض السارية

أ- القيمة التعاقدية للمشروع والتكلفة الإجمالية للمشروع متضمناً جميع الأوامر التغييرية.

ب- نسبة الإنجاز في المشروع حتى تاريخه، وأسباب التأخر في إنجازه.

ت- خطة التشغيل المعدة من الوزارة لتشغيل المستشفى.

ث- عدد التمديدات الزمنية في المشروع حتى تاريخ وأسبابها ونسبة الإنجاز فيها.

ج- الغرامات الموقعة على مقاول العقد حتى تاريخه ونسبة تحصيلها وأسباب تأجيلها – إن وجدت.

ح- التاريخ المتوقع للاستلام الابتدائي والنهائي من المقاول الرئيسي.

خ- المبالغ المخصصة للصيانة الشاملة للمبنى والأجهزة الطبية لمدة (5) سنوات حسب ما ينص عليه العقد.

د- المدة المنقضية من فترة صيانة المبنى والأجهزة الطبية حتى تاريخه.

ذ- هل تراجعت الوزارة عن خطة تحويل المستشفى إلى مستشفى للأطفال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فما الأسباب، وإذا كانت لا تزال الخطة لهذا التحويل يرجى تزويدي بالدراسة الفنية الطبية والهندسية والكلفة المالية لذلك.

ر- عدد وتفاصيل القضايا المرفوعة أمام المحاكم داخل الكويت وخارجها من المقاول الرئيسي أو المكتب الاستشاري وأسبابها.

فهاد: على مجلس الأمن وقف العداون الإسرائيلي .. فوراً

عبدالله فهاد

دعا النائب عبدالله فهاد، أمس الجمعة، المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن، مواجهة مسؤوليته التاريخية في العمل على وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة «فوراً». كما دعا فهاد إلى تفعيل كل الأدوات في مساندة الحق الفلسطيني بغزة على الأقل، في وقت تتكالب فيه معظم الحكومات الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، على مساندة الكيان الصهيوني والوقوف بصفه.

استفسر من العوضي عن تعيين أطباء أسنان غير كويتيين بعد عدم تجديد التعاقد مع جامعة فورسايث

شعبان لوزير العدل: ما أسباب عدم إقرار بعض المزايا المالية المقررة لحملة شهادة الدبلوم؟

شعيب شعبان

وجه النائب شعيب شعبان سؤالين إلى وزيري العدل ووزير الدولة لشؤون الإسكان، والصحة، وجاء نصهما كالتالي:

سؤال وزير العدل

أقرت لائحة المزايا المالية للموظفين العاملين في الجهاز المركزي للمناقصات العامة في تاريخ 2018/7/26، وأقر كادر الموظفين في عام 2019 تحت بنود عدة ومنها ما يخص حملة شهادة الدبلوم، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية عن لائحة المزايا المالية للموظفين المشار إليه أعلاه.

2 – ما أسباب عدم إقرار بعض المزايا المالية المقررة لحملة شهادة الدبلوم؟

3 – صورة ضوئية عن المراسلات والمخاطبات التي تمت ما بين الجهاز المركزي للمناقصات العامة وديوان الخدمة المدنية فيما يخص إقرار المزايا المالية لموظفي الجهاز من حملة شهادة الدبلوم.

سؤال وزير الصحة

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما مدى صحة تعيين أطباء أسنان غير كويتيين بالتعاقد المباشر مع وزارة الصحة بعد عدم تجديد التعاقد مع جامعة فورسايث الأمريكية؟ إذا كان صحيحاً، فيرجى تزويدي بعددهم ومؤهلاتهم ومعادلة شهاداتهم وتراخيصهم الرسمية.

2 – عطفاً على السؤال السابق، هل أخذ بعين الاعتبار تطبيق سياسة التكويت والإحلال قبل تعيينهم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بالإجراءات المتخذة في هذا الشأن، وفي حال النفي يرجى إفادتي بالأسباب.

3 – هل توجد حاجة ماسة لتعيين أطباء أسنان غير كويتيين في ظل تخرج وتعيين عدد كبيرة من أطباء الأسنان الكويتيين؟ وما أسباب عدم الاستعانة بالأطباء الكويتيين؟

استوضح من الفهد بيان دور "الدفاع" في متابعة آخر إجراءات التقاضي بشأن "صندوق الجيش" والمكاتب العسكرية الخارجية

جوهر لطلال الخالد: كم عدد الوافدين ممن منحوا الجنسية الكويتية على بند الخدمات الجليلة؟

حسن جوهر

وجه النائب د. حسن جوهر 3 أسئلة الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وزير الدفاع ، وزير العدل ووزير الدولة لشؤون الإسكان، نصت على ما يلي:

سؤال الى وزير الداخلية

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– عدد الوافدين من الجنسيات المعلومة العربية والأجنبية، ممن منحوا الجنسية الكويتية على بند الخدمات الجليلة منذ 1 مارس 1991 وحتى تاريخ ورود السؤال، مع بيان الآتي:

الجنسية الأصلية، سنوات الإقامة في دولة الكويت قبل منح الجنسية الكويتية، تاريخ منح الجنسية الكويتية، تاريخ نشر منح الجنسية الكويتية بالجريدة الرسمية الشهادات العلمية قبل منح الجنسية الكويتية، الأقارب الكويتيين من الدرجة الأولى قبل منح الجنسية الكويتية، نوع الإقامة قبل منح الجنسية الكويتية، بيان الخدمات الجليلة التي منح بموجبها الجنسية الكويتية، عدد أفراد العائلة ممن تم تجنسيهم بالتبعية "الزوج والزوجة، الوالدين، الأبناء"، اسم الكفيل الكويتي سواء كان شخصية طبيعية أو اعتبارية" قبل منح الجنسية الكويتية، لكل حالة على حدة، وفق جدول يتضمن المعلومات التالية:

"البيان / الجنسية الأصلية / سنوات الإقامة في دولة الكويت قبل منح الجنسية الكويتية / تاريخ منح الجنسية الكويتية / تاريخ نشر منح الجنسية الكويتية بالجريدة الرسمية / الشهادات العلمية قبل منح الجنسية الكويتية / الأقارب الكويتيين من الدرجة الأولى قبل منح الجنسية الكويتية / نوع الإقامة قبل منح الجنسية الكويتية / بيان الخدمات الجليلة التي منح بموجبها الجنسية الكويتية / عدد أفراد العائلة ممن تم تجنسيهم بالتبعية "الزوج والزوجة الوالدين، الأبناء" / اسم الكفيل الكويتي "سواء كان شخصية طبيعية أو اعتبارية" قبل منح الجنسية الكويتية"

سؤال الى وزير الدفاع

لما كانت قضية اختلاسات صندوق الجيش والمكاتب العسكرية الخارجية التابعة لوزارة الدفاع من أخطر قضايا الفساد التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة، ولما كان هذا الموضوع محل اهتمام الرأي العام الكويتي والعالمي، وبفضل الجهود التي بذلتها مختلف الجهات المعنية على المستوى الحكومي، وعلى وجه الخصوص وزارة الدفاع منذ تولي المغفور له الشيخ ناصر صباح الأحمد حقيبتها، بالإضافة إلى دور الأجهزة الرقابية والمؤسسات القانونية، فقد أخذت القضية طريقها إلى أروقة جهات الاختصاص داخل دولة الكويت و خارجها، وحرصاً على متابعة هذا الملف، وتأكيداً على المسؤولية الوطنية والأخلاقية للاستمرار ببذل أقصى الجهود وتأمين كل ما يلزم من إجراءات تستكمل من خلالها تقديم أحدث البيانات والمستندات التي من شأنها تعزيز موقف الدفاع عن الأموال العامة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

"1" بيان دور وزارة الدفاع في متابعة آخر إجراءات التقاضي في شأن قضية صندوق الجيش والمكاتب العسكرية الخارجية التابعة لوزارة الدفاع أمام المحاكم الكويتية والأمريكية، وغيرها من جهات الاختصاص القانوني إن وجدت، من حيث تقديم المعلومات أو الأدلة الإضافية أو تحديث حافظة المستندات الخاصة في القضية بما يخدم موقف الوزارة في الدفاع عن أموال الدولة العامة، خصوصاً بعد تقديم الخصوم في القضية بعض المستندات والشهادات الجديدة، الأمر الذي من شأنه تغيير مسار القضية وما قد يترتب على ذلك من آثار مع تزويدي بالمستندات الداعمة للموقف الحكومي في هذا الشأن حتى تاريخ ورود السؤال.

"2" هل اتخذت الإجراءات اللازمة نحو حصر الحسابات البنكية الخاصة بصندوق الجيش والمكاتب العسكرية التابعة لوزارة الدفاع في الخارج؟ وهل وُضعت الآلية والضوابط الكفيلة بعدم تكرار العبث والاختلاس من هذه الحسابات أو تحويلها إلى حسابات خاصة ومنافع شخصية وبما يكفل حماية أموال الدولة العامة؟

"3" هل استعين بأي مؤسسات أو مكاتب وطنية أو عالمية متخصصة في تتبع الأموال التي اختلست واستولي عليها من صندوق الجيش والحسابات البنكية التابعة للمكاتب العسكرية في وزارة الدفاع في الخارج؟